الاتحاد من أجل المتوسط سياسة و مبادرة أوروبية تجاه المنطقة العربية.

أ.مريم زكري[1*]

الملخص:

لعب الوطن العربي على مدار التاريخ و لا يزال يلعب دورا هاما في توازنات القوى بين مراكز السياسة الدولية، إذ كان بؤرة و موضعا لصور التنافس العالمي في ظل النظم الدولية المتعاقبة. فالعلاقات العربية_ الأوروبية تشابكت في عدة مجالات منها الحضارية و السياسية و الاقتصادية، كما تأرجحت منذ القدم بين مراحل ذات طبيعة تعاونية و أخرى تنافسية أو صراعية. وقد انعكس تطور وضع أوروبا في النظام الدولي على توجهاتها و اهتماماتها و سلوكاتها تجاه المنطقة العربية.

The Arab world has always played an important role in the power equilibrium of world political strengths beeing a subject to competition under different world systems.

The Euro-Arab relationships have met in different areas like political, economic and civilization, it has also balanced between help, competition and clash.

The position of Europe in modern world system has had a big impact on it orientations, interest and behavior toward the Arab area.

مقدمة

يشهد العالم مرحلة تاريخية هامة تميزها مجموعة من التحولات و التغييرات و مستجدات متلاحقة على جميع المستويات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و ما هو بارز، أن هذه التحولات نتج عنها توزيعا جديدا للقوى يعتمد أساسا على القوة

1*- باحثة دكتوراه بجامعة وهران 2 محمد بن أحمد، كلية الحقوق و العلوم السياسية، أستاذة مساعدة أ بجامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان-

الاقتصادية كعامل أساسي، في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي و تحرير التجارة الدولية، و إزالة مختلف العوائق أمام تعميق الاندماج و التكامل التجاري و الاقتصادي في مختلف مناطق العالم. و ذلك من خلال إقامة العديد من التكتلات الإقليمية و العمل على توسيعها جغرافيا إلى مناطق اقتصادية عالمية مختلفة .

هدف هذه التكتلات هو اختصار المسافات و حل النزاعات التي دعت إلى الاهتمام بالبعد المتوسطي الذي يربط بين الاتحاد الأوروبي و الدول المجاورة له، فقد جهدت الكيانات الجيوسياسية من خلال تأكيدها على تعريف حدودها وفقا لمدركاتها و ممارساتها الأمنية الخاصة بها. كما أن الاتحاد الأوروبي لم يستثني هذه القاعدة، و لكن التهديدات الأمنية المستجدة، أحدثت تغييرات جديدة لمفهوم الحدود الداخلية و الخارجية، هذه التغييرات أدّت بدورها إلى بروز خطابات و ممارسات جديدة اعتمدت رؤية واسعة لمفهوم الأمن، فتطور هذا المفهوم لدى الطرف الأوروبي يظهر بشكل واضح في طبيعة و جوهر السياسة الأوروبية للجوار، الذي سيتم تحليل عناصرها من خلال هذه الدراسة، حيث يلم هذا الفصل بأهم السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية من سياسة الجوار الأوروبية إلى الاتحاد من أجل المتوسط مرورا بأهم النقاط التي تميز السياسات التجارية و المالية التي دعمتها الدول الأوروبية الموجهة لدول المنطقة العربية.

على مرّ التاريخ، ظلت الدول الأوروبية مرتبطة بمبادلات اقتصادية و علاقات سياسية بدول الحوض الجنوبي للمتوسط، من خلال اتفاقيات و مبادرات المنظمة لقطاعات مختلفة. كما أن التحرك الأوروبي نحو البحر الأبيض المتوسط يتوقف على مجموعة من التحديات منها الثقافية و الاجتماعية (الهجرة السرية و الجريمة المنظمة) و التحديات الأمنية كالإرهاب الذي أصبح يشكل هاجسا لدى معظم دول العالم في الوقت الحالي، تبييض الأموال و تجارة المخدرات و غيرها من المسائل المتعلقة بالأمن و السلم الأوروبيين[1]، و هناك تحديات بيئية و أخرى خارجية كالمنافسة الدولية (أمريكا) على المنطقة.

كل هذا دفع بالدول الأوروبية إلى توجيه الاهتمام بالمنطقة الجنوبية للمتوسط و بالتالي البحث عن طرق و آليات جديدة للتعاون و الشراكة مع الدول المتوسطية المجاورة[2]. نظرا إلى العوائق التي واجهتها الدول الجنوبية المتوسطية في إطار الشراكة التي جسّدها مسار

برشلونة سنة 1995 و تعثر الاصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في دول جنوب المتوسط، كما أن من بين العوائق أيضا اعتماد دول الاتحاد الاوروبي سياسة حمائية على منتجاتها الزراعية بالإضافة إلى ربط البرامج و المساعدات الأوروبية نحو الدول الجنوبية بشروط سياسية هذا ما أثر على التقدم في مجال الديمقراطية و حقوق الإنسان، و رغم الإنجازات و التقدم التي أحرزتها الشراكة الأورومتوسطية إلّا أن الآفاق التي حُدّدت في إعلان برشلونة لم يتم التوصل إليها.

و من هنا برزت فكرة الاتحاد المتوسطي في لقاء روما الذي انعقد بتاريخ 20 ديسمبر 2007 بين كل من الرئيس الفرنسي» نيكولا ساركوزي» و رئيس الوزراء الإسباني» ثاباتيرو» و رئيس الوزراء الإيطالي» رومانو برودي». هذا اللقاء الذي سمّي بـــ» نداء روما الداعي زعماء الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط بضفتيه الشمالية و الجنوبية»[3] . و الذي خصّص لبحث الخطوط العريضة لمشروع الاتحاد المتوسطي الذي تضمن جملة من الافكار و هي[4] :

- تحقيق السلام و التنمية بين ضفتي المتوسط.
- إعادة السلام و الازدهار والتقدم إلى منطقة حوض المتوسط، كونها منشأ للحضارة و الثقافة.
- تأسيس شراكة متوازنة قائمة على المساواة بين الدول الشريكة لتصبح فضاء للتعاون المتوسطي.
- اعتبار مشروع « الاتحاد المتوسطي» مكمّل لآليات التعاون الأوروبي المتوسطي التي سبقته و هي مسار برشلونة و سياسة الجوار الأوروبية.
- دعوة رؤساء و زعماء الدول المطلة على المتوسط لحضور قمة باريس في العاصمة الفرنسية لدراسة و تأسيس المشروع.
- الشروع في الأعمال التحضيرية خلال الأشهر الموالية بالتشاور مع الدول المعنية في الاتحاد.

و كانت فكرة الاتحاد المتوسطي الذي أصبح يعرف لاحقا بالاتحاد من أجل المتوسط « L'union pour la Mediterrannée»، تأكد تحقيقها في اجتماع الاتحاد الأوروبي المنعقد ببروكسل يومي 13 و 14 مارس 2008[5]، و يعتبر مشروع الاتحاد المتوسطي، وفق الرؤية الفرنسية تحديا كبيرا لشعوب المتوسط، حيث نصت وثيقة بروكسل على موافقة الاتحاد

الأوروبي على مبدأ الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط الذي ضمّ دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب دول الضفة الجنوبية، حيث نجح الرئيس الفرنسي السابق « نيكولا ساركوزي» في إقناع شركائه على الانخراط في مبادرته الرامية إلى إنشاء اتحاد متوسطي[6]. و هكذا أكدت وثيقة بروكسل الانتقال من اتحاد متوسطي إلى الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط و هذا المشروع يعتبر دعامة لمشروع برشلونة، و على هذا الأساس أكدت اللجنة الأوروبية تحمسها للمشروع حيث تمّ الاتفاق على تمويل هيئات الاتحاد، بما في ذلك الموارد المعتمدة في إطار مسار برشلونة و تمويل مختلف المشاريع المستقبلية.

المواقف الدولية من الاتحاد من أجل المتوسط

حظي مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (U.P.M) بردود فعل دولية قوية تميزت بالشك و النقد و التساؤلات، سواء على المستوى العربي أو الأوروبي. و تراوحت هذه المواقف بين المعارضة و المؤيدة يمكن تقسيمها إلى قسمين :

المواقف المؤيدة

ظهرت الموافقة عن المشروع الذي طرحه الرئيس الفرنسي آنذاك « نيكولا ساركوزي» في العديد من الدول الأوروبية المتوسطية، خاصة الدول التي اجتمعت في نداء روما الداعي للاتحاد من أجل المتوسط و هي إسبانيا، إيطاليا و فرنسا، حيث صرح السفير « ألان لوري» Alain Leroy، أن 22 دولة متوسطية أبدت اهتماماتها بفكرة هذا المشروع، و دعّمت موقفها المؤيّد بمجموعة من الدوافع و الأسباب يمكن إجمالها فيما يلي :

- تحديات العولمة و حركة انتقال عوامل الإنتاج أجبرت دول أوروبا المتقدمة الانخراط في مثل هذه الدول أن تحدو حدو الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان في هذا المجال.
- استحواذ عملية توسيع الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية على الجهدين السياسي و المالي، خلال التسعينات، بتشجيع جوهري من ألمانيا حيث أدار الجانب الأوروبي ظهره لجنوب المتوسط، و حان الوقت لإعادة التوازن إلى العلاقات الاستراتيجية لأوروبا.
- زيادة ارتفاع عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى 27 دولة، جعل من العديد من الدول لا تكترث للأهمية الاستراتيجية التي يمثلها جنوب المتوسط و أُهملت سياسة الجوار دون مراعاة خصوصية المتوسط، و بالتالي يجب حصر المشاركة في الاتحاد من أجل المتوسط بدول جنوب أوروبا المطلة على المتوسط.

- تعتبر منطقة المتوسط مهدا للحضارات و الثقافات و مسرحا للنزاعات خاصة الصراع العربي- الإسرائيلي[7]. لذا توجّب على المهتمين بالمشروع تكثيف الجهود في نطاق التعاون بين ضفتي المتوسط، و السعي لبناء منطقة سلام و ازدهار من خلال نسج للعلاقات الاقتصادية المتينة و تنفيذ للمشاريع الحيوية المشتركة.
- اقتناع الدول المتوسطية بأن مسار برشلونة لم يحقق سوى القليل من الطموحات سواء على الصعيد الاقتصادي أم على مستوى تحقيق السلم و الأمن في أوروبا. ممّا يحتّم على الدول المعنية إيجاد البديل الأفضل للوصول إلى النتائج المرجوة.
- لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الأوروبية في ذلك الوقت نحو دول جنوب و شرق المتوسط حوالي 2% من إجمالي استثماراتها الخارجية، مقارنة بـ 20% تخصصها الولايات المتحدة الأمريكية لأمريكا الوسطى و الجنوبية و 25% تخصصها اليابان مع جنوب آسيا، و بالتالي سعت هذه الدول الأوروبية المؤيدة لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط لتغيير الوضع الذي يعتبر منافي للرشادة الاقتصادية.
- فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على تأجيج الصراع العربي- الإسرائيلي ممّا خلق تنامي الحركات الإسلامية المتطرفة و انتشار الإرهاب هذا ما أصبح يشكل خطرا حقيقيا و تهديد لاستقرار و أمن الدول الأوروبية خاصة تلك المطلة على البحر الأبيض المتوسط.
- الخوف الأوروبي من توسيع النفوذ الأمريكي في المنطقة، لاسيما بواسطة الاتفاقيات الثنائية مع دول المغرب العربي، و بالتالي أصبح الأمر حتمي و مصيري بالنسبة للدول الأوروبية إلى فرض وجودها في منطقة المتوسط و العالم ككل.
- موضوع الهجرة و العمل على الحدّ منها، إذ يعتبر هذا الأخير من أحد أبرز شعارات الحملة الرئاسية التي خاضها «نيكولا ساركوزي» الذي عمد فور تسلمه مهامه الرئاسية إلى استحداث وزارة جديدة لشؤون الهجرة و الاندماج و الهوية الوطنية و التنمية التضامنية. حيث قضت خطة العمل بدعم عملية التنمية في دول المغرب العربي المصدرة لليد العاملة و اعتماد سياسة الهجرة الانتقائية و الصارمة تلبي الحاجات المحددة للاقتصاد الفرنسي.

و يمكن القول أن أهمية المشروع الذي طرحه «نيكولا ساركوزي» في نجاح الأوروبيين في

إقامة حلقة جديدة من الاتحاد و تسويقه بين 43 دولة و حكومة، في الوقت الذي فشلت فيه كل المبادرات العربية لإقامة وحدة عربية أو اتحاد عربي على كل المستويات بالرغم من المقومات اللغوية و الدينية و الحضارية المشتركة في كل الدول العربية[8] .

المواقف المعارضة

على الرغم من المواقف المؤيدة، كانت هناك مواقف معارضة على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، و أول الدول المعارضة كانت ألمانيا، فقد رفضت المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل» المشروع في بداياته الذي طرحه «نيكولا ساركوزي» الذي كان يقتصر على الدول الساحلية المطلة على المتوسط مبدية رأيها: «إنني أنظر بعين الشك إلى هذه الأفكار- الاتحاد من أجل المتوسط- لأنها من الممكن أن تشكل تهديدا لكيان الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل.... مما يؤدي إلى تفكيك الاتحاد الأوروبي». مضيفة: «إن هذا يخلق موقفا خطيرا، إذا أن المانيا يمككن أن تتجه نحو أوروبا الوسطى و الشرقية بينما تتجه فرنسا إلى المتوسط و سيخلق ذلك تواترا غير مستحب».

كما ترى ألمانيا دول أوروبا الشمالية و من ضمنها بريطانيا أن مشروع «ساركوزي» يخفي رغبة في استخدام العنوان المتوسطي لتمويل طموح فرنسا و توسيع نفوذها في المنطقة، كما ان المشروع قد يؤدي إلى انقسامات و انفرادات في مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

فبالنسبة لألمانيا المسالة أكثر تعقيدا و حساسية، و تؤكد على أن منطقة المتوسط هي مسؤولية أوروبية مشتركة، و ليست محصورة بالدول المطلة على الحوض المتوسطي، و بالتالي أعربت ألمانيا على رفضها للمشروع بالشكل الذي طُرح به[9] . فألمانيا كانت على رأس الدول الأوروبية التي عارضت المشروع، ثم بريطانيا التي فضلت دبلوماسية الصمت و إسبانيا المتمسكة بمسار برشلونة، و شكوك إيطاليا ثم المفوضية الأوروبية[10] .

كما أعربت سلوفينيا التي تولت رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من 2008 عن معارضتها لمشروع «ساركوزي» على اعتبار أنه يحمل تعارضا مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ودعت في هذا الشأن إلى ضرورة الإبقاء على الوضع القائم للتعاون الأورو- متوسطي الذي يتمثل في مسار برشلونة.

أما إسبانيا قد أعربت في البداية عن تحفظها و مخاوفها من المشروع باعتباره قد يقضي

على مسار برشلونة ليحقق نفس الأهداف التي يحاول الاتحاد من أجل المتوسط تحقيقها، إلا أنها عادت لتخفف من

شكوكها من المبادرة الفرنسية، على أن يكون الاتحاد من أجل المتوسط كيانا جديدا مكملا لعملية برشلونة[11] .

أما بالنسبة لموقف إيطاليا و مالطا كان مشابها للموقف الإسباني، و هو التخوف من القضاء على عملية برشلونة، حيث ظهر رد فعل مالطا من خلال تصريح وزير خارجيتها لما اكد ان أوروبا عملت دائما مع دول الشرق الأوسط و البلدان العربية من خلال المبادرات التنموية من خلال الشراكة و مبادرة 5+5 و كل هذه المبادرات لا تتعارض مع المصالح العربية لأنها تعمل على تنمية موارد المنطقة من خلال مشاريع صناعية.

أما تركيا فنظرت إلى هذا المشروع بعين الريبة، إذ ترى فيه محاولة من الرئيس الفرنسي السابق ضمّها للاتحاد من أجل المتوسط عوضا عن إدخالها إلى الاتحاد الأوروبي و في مؤتمر حوار الحضارات بالعاصمة الإسبانية في جانفي 2008 قال «رجب طيب أردغان» :» إن الاتحاد من أجل المتوسط ليس بديلا بالنسبة إلينا عن الانضمام للاتحاد الأوروبي». أما «ساركوزي» فعبر في أكثر من مرة عن أن فضاء تركيا الطبيعي هو المتوسطي.

فتركيا عارضت المشروع برمته، و ترى فيه محاولة جديدة لإلحاق جنوب المتوسط بشماله في وجه الزحف الأمريكي- الصيني، و خطة لمواجهة الهجرة السرية التي تنطلق من الجنوب نحو الشمال [12]. و استجاب ساركوزي لتلك الشكوك، مصرحا بأن الاتحاد من أجل المتوسط شيسمل كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما يجعل المشروع الجديد امتدادا لعملية برشلونة لسنة 1995.

كما انتقدت منظمة العفو الدولية[13] الاتحاد الجديد، و قالت أنه يضحي بحقوق الإنسان لصالح الاقتصاد و دعت في رسالة إلى ساركوزي إلى تأكيد الالتزام الأوروبي بمبادئ و حقوق الإنسان التي تحكم العلاقات الخارجية للتكتل الأوروبي.

أما بالنسبة لليبيا عارض العقيد معمر القذافي الفكرة تماما، بعد أن كان مؤيدا و حرص على نجاح المبادرة. و دعا القمة العربية المجتمعة في سوريا إلى البحث عن البديل الذي

يكمن في قيام اتحاد عربي- إفريقي.

أما الموقف المغربي فقد تجلى في تصريح الملك المغربي «محمد السادس» أنه من المهم لبلاده أن تعقد اتفاقا متقدما مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار و أوضح أن المبادرة هي لدعم مسار برشلونة. و إذا عدنا إلى الموقف الجزائري، نجد أن الرئيس «عبد العزيز بوتفليقة» أكد ان هناك عقبات يجب التغلب عليها، خاصة تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، و قضية الصحراء الغربية، و أنه لابد من التواصل بين أهداف الاتحاد من أجل المتوسط و خطوطه العامة و بين الآليات القائمة أي مسار برشلونة.

تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط

أعلن الرئيس الفرنسي السابق «نيكولا ساركوزي» في 13 جويلية سنة 2008 عن تأسيس «الاتحاد من أجل المتوسط[14] ، تتويجا للمساعي التي بذلها من أجل إطلاق هذا التجمع الإقليمي الجديد الذي لاقى العديد من المعارضات و الشكوك خاصة من الدول الأوروبية و الهدف منه الإبقاء على الشراكة حيث يعتبر امتداد و وجه جديدا و أكثر فاعلية لمسار برشلونة لسنة [15]1995 .

قمة باريس التأسيسية

حضر القمة التأسيسية الأعضاء 27 في الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت و احدى عشر من دول جنوب البحر المتوسط: (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، موريتانيا، سوريا، تونس، تركيا، فلسطين)، إضافة إلى ليبيا كبلد ملاحظ في الأورومad، إلى جانب دول البلقان: (ألبانيا، كرواتيا، البوسنة و الهرسك و منتينيغرو) و موناكو.

حضر القمة قادة نحو 40 دولة بينهم رؤساء مصر و سوريا و الجزائر و تونس و لبنان و تركيا، في حين لم يحضر القمة العقيد الليبي «معمر القذافي» واصفا المشروع بالمخيف، كما غاب الملك المغربي «محمد السادس» الذي أوفد شقيقه «رشيد بن الحسن» مندوبا عنه. كما حضر القمة الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» و رئيس المفوضية الأوروبية «خوسيه مانويل باروسو» و الأمين العام لجامعة الدول العربية «عمرو موسى» و كان ساركوزي بدل مجهودا كبيرا من أجل مشاركة جميع قادة الدول العرب و منهم الرئيس السوري «بشار الأسد» و الرئيس الجزائري «عبد العزيز بوتفليقة»، و رئيس السلطة الفلسطينية «محمود

عباس» في القاعة نفسها و حول طاولة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي «إيهود أولمرت».

حتى أن «رجب طيب أوردغان» الذي كان رئيس الوزراء التركي آنذاك، قرر الحضور رغم أن بلاده تخشى أن تؤثر هذه المبادرة على طلب انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي[16] .

في هذه القمة أعلن الرئيس الفرنسي السابق «نيكولا ساركوزي» عن انطلاق الاتحاد من أجل المتوسط كهيئة دولية جديدة بعضوية 43 دولة و برئاسة مشتركة بين الرئيس الفرنسي السابق «نيكولا ساركوزي» و الرئيس المصري السابق «محمد حسني مبارك».

يُعبّر الإعلان أن الهدف المشترك للاتحاد من أجل المتوسط هو[17] « أن نبني معا مستقبل سلام و ديمقراطية و ازدهار و تفاهما على المستويات الإنسانية و الاجتماعية و الثقافية « مشددا على أن الاتحاد «طموح استراتيجي مشترك للتعاطي مع التحديات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للمنطقة «، كما أنه « تعبير عن هدف مشترك و هو تحقيق السلام و النمو الاقتصادي و محاربة الفقر و حماية البيئة و التغيرات المناخية و التعاون في محاربة الإرهاب «

و يدعو الإعلان إلى « بناء مستقبل مشترك يقوم على القيم المشتركة منها احترام حقوق الإنسان و الديمقراطية و حقوق المرأة و الأقليات و محاربة العنصرية و الشعور المعادي للأجانب و الترويج للحوار و التفاهم المتبادل «.

و تضمن البيان الختامي ما يلي:

أولا : الطموح الاستراتيجي : حيث وجدت الدول المشاركة طموح مشترك، في التعاون من أجل تحقيق مستقبل السلام و الديمقراطية و الرخاء و تفاهم إنساني و اجتماعي و ثقافي و أن يسعى إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، كما شددوا التزاماتهم بمحاربة الهجرة غير الشرعية و الإرهاب، و عبر البيان عن الرفض المطلق لمحاولات إلصاق الإرهاب بأي دين أو ثقافة مهما كانت.

ثانيا : أهداف الاتحاد الأوروبي : هدفت الدول الأوروبية من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط إلى تحقيق ستة مشاريع إقليمية هي :

1 – مكافحة التلوث في المتوسط : حيث قدمت المفوضية الأوروبية في مارس 2008

مشاريع عملية تهدف إلى إزالة 80% من مصادر التلوث بحلول 2020، و يفترض أن تكلف ملياري أورو على الأقل.

2 – إنشاء طرق بحرية و برية[18]، لتحسين تدفق التجارة بين ضفتي المتوسط، و من أجل تحسين شروط نقل البضائع و لمواجهة ارتفاع كلفة النقل.

3 – تطوير و تنمية الطاقة الشمسية لاستغلالها في مجالات متنوعة، فبلدان جنوب المتوسط تتمتع بالشمس على مدار السنة.

4 – تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية، فأصبحت بلدان المنطقة عرضة لمثل هذه الكوارث بفعل الاحتباس الحراري.

5 – العمل على تعزيز المساعدات المالية و الفنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التي تعتبر الدعامة الرئيسية لتنشيط الاقتصاد في دول جنوب المتوسط و محاربة البطالة المتفشية فيها.

6 – تطوير الجامعة الأورومتوسطية التي دُشِنَت في جوان 2008 في سلوفينيا[19]، و ذلك لتعزيز التعاون في مجال الأبحاث و الدراسات المشتركة.

ثالثا : تمويل الاتحاد

يمول الاتحاد من أجل المتوسط من مصادر عديدة مثل: مساهمة القطاع الخاص و الميزانية الأوروبية و مساهمة كل الدول المشاركة أو دول أخرى إضافة إلى البنك الأوروبي للاستثمار.

و بالرجوع إلى تفاصيل المشروع العامة التي صرّح بها الرئيس الفرنسي السابق «نيكولا ساركوزي» في خطاباته و حواراته، تحت مبادرة تقوم على تأسيس تنظيم جهوي متوسطي يتبنى نموذج الاتحاد الأوروبي بحيث يضم جميع بلدان الضفتين الشمالية و الجنوبية للمتوسط، و بالتالي يعتمد الاتحاد من أجل المتوسط على مؤسسات مشتركة.

و ما يميز هذه المشاريع عن المشاريع التي طرحها مسار برشلونة أنها بكل المقاييس مشاريع عملية و إقليمية تمنح الحرية لكل عضو للمساهمة من عدمها.

مؤسسات الاتحاد من أجل المتوسط

عقد اجتماع مرسيليا بعد مؤتمر باريس في 4 نوفمبر 2008، لتأكيد ما جاء في قمة باريس

بناءا على ما اتفق عليه رؤساء الدول و الحكومات في 13 جويلية 2008، هذا الإعلان الذي تُوجَ بإنشاء اتحاد يضم أكثر من 800 مليون شخص، مما جعل منه ثالث مجموعة بشرية بعد الصين و الهند، و هو ما جعل لأوروبا وزنا وقوة و نفوذ.

و فضل الإعلان مؤسسات الاتحاد و إنشاء هياكل مؤسسية جديدة، تساهم في تحقيق أهداف سياسة المبادرة، خاصة تعزيز شمولية الملكية المشتركة و رفع مستوى سياسة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و البحر المتوسط، و تحقيق الرؤية من خلال المشاريع، و ذلك تماشيا مع أهداف رئيسية تأسيسية هي :

أولا : إنشاء رئاسة مشتركة ثنائية، و زيادة تحسين التعاون و توازن الملكية المشتركة، حيث يكون رئيسان مشاركان، واحد من الاتحاد الأوروبي، و الآخر من البلدان المتوسطية الشريكة، و تعتبر هذه الرئاسة فكرة جديدة بالمقارنة مع مسار برشلونة. كما أن إنشاء رئاسة مشتركة من جانب الاتحاد الأوروبي تكون متوافقة مع أحكام التمثيل الخارجي لمعاهدة الاتحاد الأوروبي، و بخصوص الشركاء المتوسطيين، يجب أن يتم اختيار الرئيس المشترك بالتوافق لمدة سنتين غير قابلة للتجديد.

و تطبيق ذلك يكون وق الإجراءات التالية :

ثانيا : اللجنة الدائمة المشتركة: تساعد اللجنة المشتركة الدائمة في التحضير لاجتماعات كبار الموظفين و ضمان متابعة ملائمة، مقرها في بروكسل و تندرج مهامها فيما يلي:

- يكون التوجيه من طرف ممثلي الرئاسة المشتركة.
- ضمان المتابعة المناسبة لاجتماعات كبار المسؤولين الأورومتوسطية.
- تساعد في التحضير لمؤتمرات القمة و الشؤون الخارجية و الاجتماعات الوزارية و الموضوعية.

ثالثا : الأمانة العامة : تقوم الأمانة المشتركة العامة بدور رئيسي في البنية المؤسسية، فيما يخص ربط العمل التنفيذي مع جميع الهياكل العملية خاصة :

- مع الرئاسة المشتركة، بما في ذلك إعداد وثائق العمل لهيئات صنع القرار.
- تتمتع بشخصية قانونية منفصلة و بوضع مستقل.

- كما أن التمويل يجب أن يأتي أساسا من المصادر التالية:

- مشاركة القطاع الخاص.
- التعاون الثنائي من الاتحاد الأوروبي.
- مساهمات من شركاء في المتوسط.
- المؤسسات المالية الدولية و المصارف الإقليمية و الصناديق الثنائية.
- مرفق الاستثمار و الشراكة الأورو- متوسطية (FEMIP).
- مرفق استثمار الجوار و عبر الحدود (ENPI).

و لتعزيز التماسك الإقليمي و التكامل الاقتصادي، و تطوير و توضيح المشاريع بالنسبة لدول المنطقة فعملية اختيار المشاريع تأخذ في عين الاعتبار ما يلي :

- الطابع الإقليمي و عبر الوطنية من المشاريع المقترحة.
- التعاون بين عدد محدود من البلدان.
- حجم و أهمية الفائدة لجميع الشركاء المتوسطيين.
- تعزيز التنمية المتوازنة و المستدامة.
- أن يكون تاريخ استحقاق هذه المشاريع أو درجة التأهب بدأت بطرق سريعة.

و هناك عدد من مقترحات المشاريع تم تكييفها مع احتياجات المنطقة، و الأولويات المحددة في البرنامج الإرشادي الإقليمي هي مواصلة تطبيق المشاريع الإقليمية الجديدة في إطار الجوار الأوروبي و الشراكة.

و لتفعيل الاتحاد المتوسطي اقترح «ساركوزي» إنشاء بنك متوسطي للاستثمارات وفق نموذج البنك الأوروبي، حيث يقدم تسهيلات للتعاون و يرفع من حجم الاستثمارات الأوروبية في منطقة جنوب حوض المتوسط.

تقييم مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط

يرى العديد من الباحثين أن التحديات التي تواجه الاتحاد من أجل المتوسط هي نفسها المشاكل التي واجهت مسار برشلونة.

فمشروع الاتحاد من أجل المتوسط هو مشروع رائد و فعّال بطموحاته و أهدافه إلا

أن الأمل في تحقيق هذه الأهداف يبقى بعيدا عن الواقع، فرغم المشاكل التي واجهته منذ انطلاقه و هذا ما أثار الشكوك في نجاح المشروع و تحقيق أغلب أهدافه التي رسمت له، هذه التحديات يمكن تلخيصها في النقاط التالية.

أولا : الصراع العربي- الإسرائيلي

يعتر مصدر القلق العربي هو مشاركة إسرائيل في الاتحاد الجديد و إيجاد تعاون اقتصادي بينها و بين الدول العربية المتوسطية دون أي محاولة جادة من جانبها لوقف أعمال العنف و الاستيطان[20] و رفض أي تنازلات لتحقيق السلام العادل و الشامل. و هو ما أكده وزير خارجية الجزائر آنذاك «مراد مدلسي» من أن الدعوة الفرنسية للاتحاد المتوسطي يجب ان تعتمد على تنفيذ المبادرة العربية للسلام أولا، و انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة. فالدول العربية ترى أن الصراع العربي الإسرائيلي[21] ينبغي أن يكون له الأولوية عند «ساركوزي» و جميع الشركاء الأوروبيين، حتى يمكن أن ينجح أي اتحاد بين الجنوب و الشمال و يكون له مصداقية في المنطقة و العالم لأنه يمثل قلب المشكلة في المتوسط و المنطقة العربية و العالم بأسره.

فالاتحاد من أجل المتوسط لا يمكن أن يكون مجرد صيغة للتعاون الاقتصادي أو الأمني أو أداة للتطبيع بين العرب و إسرائيل دون معالجة جذور القضية[22].

إذ أن عملية السلام بين إسرائيل[23] و الدول العربية تواجه صعوبات تجعلها متعثرة في ظل الوضع السائد بعد هجوم إسرائيل على قطاع غزة بين ديسمبر 2008 و جانفي 2009، الأمر الذي دفع مصر إلى الطلب رسميا تعليق كل الاجتماعات ذات الصلة بالاتحاد من أجل المتوسط[24].

ثانيا : الدول التي تشكل هذا الاتحاد يمكن تصنيفها إلى صنفين متباينين هما :

الصنف الأول يضم دول شمال الحوض وهي دول أوروبية منسجمة مع بعضها في استراتيجياتها و رؤاها و مصالحها بشكل عام و تشكل المحور النشيط و القوي في هذا الاتحاد، أما الصنف الثاني تمثله دول جنوب الحوض و هي دول متنافرة، غير متحدة فيما يخص المصالح و الأهداف، فلديها استراتيجيات و طموحات و خصائص مختلفة و تشكل المحور الضعيف و الخامل في الاتحاد، و بالتالي هناك نوع من التباين و التباعد بين أطراف

الاتحاد في حوض المتوسط.

ثالثا : مشكلة الصراع العربي- الإسرائيلي ليست وحدها التي تقف كعقبة بين دول الاتحاد الجديد، بل هناك خلافات أخرى قائمة بين دول أخرى تحول دون مسار هذا الاتحاد على النحو الإيجابي، مثل الخلاف الجزائري المغربي حول الصحراء الغربية و الخلاف المغربي الإسباني حول مدينتي سبتة و مليلية و التوتر السوري اللبناني جراء الوضع السياسي الداخلي آنذاك قل الحرب السورية. وغيرها من النزاعات التي تشكل محور انشقاق داخل هذا الاتحاد.

رابعا : ما يدخل ضمن تحديات الاتحاد من أجل المتوسط هو أن دول جنوب المتوسط ترتبط بعضوية و مجالس أخرى كالاتحاد الإفريقي و مجلس الجامعة العربية، و انضمام هذه الدول إلى الاتحاد أدّى إلى فشل عضويتها في هذه الاتحادات و قد يؤدي هذا إلى إقصاء و تهميش الدول الأخرى المنضمة لهذه الاتحادات و التي ليست مطلة على الحوض المتوسط و بالتالي لا يمكنها الانضمام إلى الاتحاد من أجل المتوسط، و هذه المخاوف لا تشمل فقط دول جنوب المتوسط، و إنما تشمل ايضا دول شمال المتوسط و اندماجها إلى الاتحاد الجديد.

هذا من جهة و من جهة أخرى دعى الاتحاد الأوروبي إلى مشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي دون استثناء في عضوية الاتحاد من أجل المتوسط، كي لا يبقى مقتصرا على دول شمال المتوسط فقط، مما قد يؤدي إلى حصول تمزق النسيج الأوروبي، هذا الهاجس عالجته الدول الأوروبية، لكنه لم يعالج من طرف دول جنوب المتوسط و هو محل النقاش.

خامسا : رغم أن تركيا شاركت في عضوية هذا الاتحاد، إلا ان طموحاتها تتجاوز عضوية الاتحاد من أجل المتوسط، فهي تطمح في ان تكون عضوا فاعلا في الاتحاد الأوروبي و يبقى النقاش دائما مفتوح حول العضوية المزمعة مع الاتحاد الأوروبي إلا أنها تبقى في حالة ترقب و شك من هذا المشروع التي لم تتردد ف إفشاله.

سادسا : المشاريع السابقة و التجارب التي سارت على نفس المنهج، لم يكتب لها النجاح مثل مسار برشلونة 1995، و سياسة الجوار الأوروبية، فالتحديات و العوائق التي حالت دون نجاح هذه المشاريع لا توجد إجراءات و مؤشرات تؤكد زوالها من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

سابعا : قيادة فرنسا لمشروع كبير، و بهذا الحجم يجمع بين دول شمال المتوسط و جنوبه و يعمق البعد الاستراتيجي لأوروبا في المنطقة، يعني إعلان المنافسة و بشكل واضح مع مصالح أمريكا في المنطقة التي تحاول التدخل في مشاريع و تفاصيل المشروع من أجل إيقافه.

و ف هذا السياق، يمكن القول أن اقتراح مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يختلف عن المبادرات التي سبقته من خلال العوامل الثلاث التالية[25] :

أ – طغيان البعد الشخصي على هذا المشروع، الذي بات مقترنا باسم» نيكولا ساركوزي» المندفع لتحقيق إنجازات و اختراقات ملموسة على كافة المستويات.

ب – تعبير المشروع عن تباين استراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين محورين:

الأول: تقوده فرنسا نحو مستعمراتها القديمة خاصة في المغرب العربي، بينما تحظى الحدود الشرقية لأوروبا و مستقبل العلاقة مع روسيا و جوارها باهتمام المحور الألماني.

ج – تزامن إطلاق المشروع مع انسداد آفاق التسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط، و تجاهل الأوروبيين الصراع العربي- الإسرائيلي في مشروع الاتحاد من اجل المتوسط و ذلك يدلّ على الالتزام الكامل لدول اوروبا بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط .

قائمة الهوامش:

-1صدام مرير، الجميلي، **الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد**. بيروت : دار المنهل اللبناني، ط1 ،2009، ص 260.

-2 عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد و الآفاق**. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2009،ص29.

3- Natalie Issa , **L'union pour la Méditerranée** .p5.

-4هاني الشميطلي،» أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط». **المجلة العربية للعلوم السياسية**،ص153.

-5 بشارة خضر ،» أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس (1995-2008)». **المستقبل العربي** ، ص39.

-6 عبد القادر رزيق المخادمي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص-34ص35.

-7 هاني الشميلطي ، **مرجع سبق ذكره**. ص154.

-8 أحمد مختار الجمال ،» الاتحاد من أجل المتوسط بداياته و تطوراته و مستقبله». المركز الدولي

للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية. **قضايا**، ص12

-9 هاني الشميلطي، **مرجع سبق ذكره** ، ص160.

-10 عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سبق ذكره** ،ص61

-11 عياد محمد سمير، سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي (تونس ،الجزائر ،المغرب)**، أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 2010 ، ص323

-12 عبد القادر رزيق المخادمي،ص62.

-13 أحمد مختار الجمال ، **مرجع سبق ذكره** ، ص12.

14- Reda Benkirane , « The Mediterranean union end the geography of closure ». **Aljazeera center for studies**. Qatar: 132008/08/, p01.

15- Brice Martin,**Le partenariat Euro-med a l'heure de l'union pour la méditerrané**. Institut d'études de GRENOBLE, 2008, p06.

-16 عبد القادر رزيق المخادمي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص47.

-17 «الاتحاد من أجل المتوسط يبني مستقبلا مشتركا للدول المشاركة بالأجماع» . الشرق الأوسط ،**جريدة العرب الدولية** ، العدد 10816 ،جوان 2008،ص1.

18- Jean François Jamet, « Intégration régionale : processus de Barcelone et l'union pour la méditerranée, quels scénarios d'avenir ». **Question d'Europe**, N°105, 2008, p6.

-19 سامية بيبرس ، «الاتحاد من أجل المتوسط و مستقبل الشراكة الأورو-متوسطية». **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 174، أكتوبر 2008 ،ص3.

-20 « الاتحاد المتوسطي و فرص نجاحه المحدودة «، **جريدة رأي القدس العربي**، العدد 5881، 1 ماي 2008، ص21.

-21 أحمد مختار الجمال ، **مرجع سبق ذكره** ،ص13.

-22 علي ماهر السيد، « العلاقات الأورو متوسطية بين الاستمرارية و دعم التعاون «، **مركز الدراسات الأور ومتوسطية** ، أورومسكو ،ص5.

23- Jean-Baptiste Buffet, « Peut-on encore sauver l'union pour la méditerranée ? ». **LeMonde.fr**, 072009/12/.

-24 عبد القادر رزيق المخادمي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص83.

-25 هاني الشميلطي، **مرجع سبق ذكره** ، ص162.